



مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية  
التقييم الدولي الموحد (ISSN) : 2661- 7641  
التقييم الإلكتروني الدولي الموحد (E- ISSN) : 2716- 8107  
مجلد (3)، عدد (1) / جوان 2020 / ص: 115- 132



## التمويل الأصغر الإسلامي كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة - نماذج عالمية ناجحة -

### Islamic microfinance as an alternative mechanism for microfinance Successful global models

بن عزة هشام<sup>1</sup>، عبد الحميد بن الشيخ<sup>2</sup>،

<sup>1</sup> جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان- الجزائر، benazzahicham@gmail.com

<sup>2</sup> جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، Bencheikh.hamid@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/05/16 تاريخ القبول: 2020/06/19 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

أظهرت بحوث البنك الدولي الخاصة أن حوالي 38٪ من إجمالي السكان على مستوى العالم لا يتمتعون بالقدرة على الحصول على الخدمات المالية الرسمية. وترجع الكثير من الدراسات تنامي هذه النسبة إلى حرمان الفقراء وذوي الدخل المحدود من دعم المؤسسات التمويلية لمشاريعهم بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية، والضمانات المقدمة على التمويلات المطلوبة.

ورغم الجهود المبذولة فقد أظهرت عدة تقارير (CGAP، اندرا براديش 2010) أن التمويل الأصغر التقليدي لم يحقق كامل الأهداف المرجوة، وذلك لاعتبارات دينية ترتبط برفض غالبية الشعوب الإسلامية للمنتجات المالية التي لا تتطابق مع الشريعة الإسلامية. سنحاول من خلال ورقتنا البحثية تبين الدور الذي يلعبه التمويل الأصغر الإسلامي كآلية بديلة لتمويل أصحاب المؤسسات المصغرة، باستعراض أهم التجارب الدولية المختلفة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر التقليدي، التمويل الأصغر الإسلامي، الشمول المالي.

تصنيف (JEL): F39,F65,G21,Z13

#### Abstract

Private World Bank research has shown that about 38% of the world's adult population does not have access to formal financial services. many studies indicate that this increase deprives the poor and low- income support of financial institutions, both governmental. In spite of the efforts made, several CGAP reports (Andrapradesh 2010) have shown that traditional microfinance due to religious considerations associated with the rejection by the majority of Islamic peoples of financial products that do not In our paper, we will attempt to demonstrate the role played by Islamic microfinance in improving financial coverage by reviewing the most important international experiences in this field.

**Keywords:** Traditional Microfinance, Islamic Microfinance, Financial Inclusion.

**JEL classification:** F39,F65,G21,Z13

يواجه العالم اليوم مجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المؤدية لزيادة حدة الفقر في معظم دول العالم، حيث تشير إحصائيات الجهات المتابعة لتنمية إقتصادات الدول إلى تنامي نسبة الفقر في دول العالم لاسيما الدول النامية، وهذا رغم التقدم التكنولوجي والصناعي الذي شهده العالم، ورغم قناعة الدول المعنية بهذه المشكلة بأن القضاء على الفقر و دعم الطبقات الفقيرة ذات الدخل المحدود يعد أهم محرك لتنمية الدول والمجتمعات.

وترجع الكثير من الدراسات تنامي هذه النسبة إلى حرمان الفقراء وذوي الدخل المحدود من دعم المؤسسات التمويلية، سواء منها الحكومية أو شبه الحكومية أو الخاصة لمشاريعهم بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية، والضمانات المقدمة على التمويلات المطلوبة، حيث دفعت هذه المشاكل المجتمع الدولي لتنظيم مؤتمر قمة الألفية عام 2000 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، وحددت القمة من بين أهدافها الإنمائية للألفية خفض عدد الفقراء.

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت العديد من البلدان هياكل وآليات تمويلية عامة وخاصة أكثر ملائمة لاحتياجات الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا من جهة، ولاحتياجات أصحاب المشاريع الصغيرة من جهة أخرى، لذلك برز التمويل الأصغر التقليدي باعتباره أداة هامة لمساعدة عدد كبير من الفقراء في المجتمع وتحفيز استقلاليتهم الاجتماعية والاقتصادية.

حيث عرفت صناعة التمويل الأصغر نموا جيدا في السنوات الأخيرة، وذلك راجع للاهتمام الدولي بهذه الصناعة التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر والبطالة في مختلف الدول، وهذا من خلال إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائها، ويعتبر إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2005 السنة الدولية للتمويل الأصغر بمثابة الاعتراف الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل الأصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة، سواء من حيث أهمية الخدمات المالية المتاحة للجميع في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع، أو من حيث أهمية المشروعات الصغيرة المحدثة في ظل هذه البرامج كإحدى دعائم التنمية الأساسية للاقتصاد الوطني في كثير من دول العالم، وذلك من خلال دورها الفعال في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، وخلق مناصب العمل ورفع مستويات المعيشة، ولذلك فقد اكتسبت المشروعات الصغيرة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ودورها الفعال في تحقيق التنمية.

ورغم الجهود المبذولة فقد أظهرت عدة تقارير (CGAP، اندرابراديش 2010) أن التمويل الأصغر التقليدي (غير المنضبط بأحكام الشريعة) لم يحقق كامل الأهداف المرجوة، وكانت نتائجه

الاجتماعية و الاقتصادية محدودة للغاية، وذلك لاعتبارات دينية ترتبط برفض غالبية الشعوب الإسلامية للمنتجات المالية التي لا تتطابق مع الشريعة الإسلامية، التي تحرم الربا وتحدد المبادئ العامة للتعاملات المالية بين المسلمين.

ومن هذا المنطلق جاءت الكثير من المحاولات التي حاولت بناء نموذج ناجح للتمويل الأصغر الإسلامي يرتكز على المبادئ العامة للشريعة و السنة النبوية، و مستفيدا من القبول العام و الازدهار الملحوظ التي تعرفه الصناعة المالية الإسلامية، و بذلك ظهر إلى الوجود مصطلح التمويل الأصغر الإسلامي، حيث يتلاقى التمويل الأصغر و التمويل الإسلامي في أن كل منهما قد أصبح شائعا و انتشر انتشارا واسعا، و قد كانت اللحظة الأكثر شهرة للتمويل الأصغر في العام 2006، بفوز البروفيسور محمد يونس، و بنك جرامين بجائزة نوبل للسلام، و يشير مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي بشكل عام، إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء، أو تقديم خدمات مالية أخرى لهم مثل التأمين، و الادخار، و تحويل الأموال،... الخ، بصيغ تتفق مع أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير و ضوابط شرعية و فنية، لتساهم بدور فعال في محاربة الفقر و الإقصاء الاجتماعي و بذلك تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

ومن أجل هذا عرفت الجزائر تحولات عميقة حيث أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو و تطوير المؤسسات الصغيرة و الصغيرة و المتوسطة، و ذلك من خلال إنشاء هياكل و إقامة برامج تهتم خصيصا بدعمها و تمويلها.

ونظرا للمكانة التي يلعبها قطاع التمويل في العملية التنموية، و في ظل تراجع الجدارة المالية للأفراد في المجتمع الجزائري لعدم تمكن الكثير منهم من توفير الضمانات الكافية للاقتراض من البنوك التقليدية، كان من الضروري البحث عن سبل جديدة للتمويل تتوافق مع تلك المتغيرات الاقتصادية و المجتمعية التي أصبحت تميز المجتمع الجزائري، لذا بادرت السلطات في الجزائر إلى محاولة وضع الآليات اللازمة و الكفيلة بتوفير التمويل الذي يصب في مصلحة الفقراء.

و الجزائر من بين الدول الإسلامية التي وجدت في التمويل الأصغر الإسلامي، بديلا تمويليا يلبي حاجات و رغبات العديد من مالكي المشروعات الصغيرة الذين يرفضون التعامل بالصيغ التمويلية التقليدية، نظرا لما تحويه من مبادئ تتنافى و الشريعة الإسلامية السمحاء، و على الرغم من حداثة تجربة الجزائر في مجال التمويل الأصغر لعدم وجود مؤسسات متخصصة بهذا النوع من التمويل، على غرار النموذج السائد في العالم، و المتمثل في بنوك الفقراء أو منظمات غير حكومية، تمثل صيغة القروض الحسنة أفضل مثال على النجاح الذي شهدته أساليب التمويل الإسلامية في الجزائر في إطار الإستراتيجية القائمة على دعم الطبقات الفقيرة و أصحاب المشروعات الصغيرة.

## دور منتجات التمويل الأصغر الإسلامي في تحسين الشمول المالي- نماذج عالمية ناجحة-

وهنا سنحاول تبيان الدور الذي يلعبه التمويل الأصغر الإسلامي في تحسين الشمول المالي وذلك باستعراض أهم التجارب الدولية المختلفة في هذا المجال.

وعليه ضمن ما تقدم فان الإشكالية التي نعمل على معالجتها في هذه الورقة تتلخص في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل الأصغر الإسلامي كآلية بديلة لتمويل أصحاب المؤسسات المصغرة ؟ وكيف يمكن الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال؟  
ولمعالجة الإشكالية السابقة سوف نتطرق إلى المحاور التالية:

- 1- واقع صناعة التمويل الأصغر الإسلامي وتحدياتها:
- 2- تجربة التمويل الأصغر في الجزائر
- 3- التمويل الأصغر التقليدي والإسلامي :-تجارب عالمية ناجحة-

1- واقع صناعة التمويل الأصغر الإسلامي وتحدياتها.

### 1-1-تعريف التمويل الأصغر:

توجد عدة مسميات للتمويل الأصغر مثل، التمويل المتناهي الصغر، التمويل البالغ الصغر، التمويل الصغير، التمويل الصغير، الائتمان الصغير، الائتمان البالغ الصغر، القروض المتناهية الصغر، وغيرها من المسميات والتي غالبا ما تحمل نفس المعنى، وهو ترجمة لفظة: microfinance المستعملة في أدبيات الاقتصاد في اللغة اللاتينية.

فإنه يقدم للفقراء النشطين اقتصاديا مجموعة كاملة من الخدمات المالية وغير المالية مثل: الائتمان الصغير، والادخار، التأمين، التحويلات المالية، المدفوعات، التدريب، الاستشارات..الخ (قطان، 2006، صفحة 07) ، فالفقراء تماما كأى شخص آخر يحتاجون إلى مدى واسع من الخدمات المالية وغير المالية حتى يتمكنوا من بناء أصولهم ولكي يحموا أنفسهم ضد المخاطر. كما انه لا يوجد تعريف شامل ونهائي لمفهوم التمويل الأصغر فهو يختلف من بلد إلى آخر، حتى قيل أن مفهوم التمويل الأصغر مفهوم يمكن فهمه ولكن لا يمكن تحديده، فمجلة "الاكونوميست" The economist كتبت العام 2005: "أن التمويل متناهي الصغر، قد يعني أي شئ يتراوح ما بين حفنة من الصدقات التي يوزعها رجل دين في قرية وما تقدمه المصارف الحكومية لعمالها". (عقبة عبداللاوي، 2011)

## 1-2- مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي:

فالتمويل الأصغر الإسلامي يشير إلى "تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل التأمين، والادخار، وتحويل الأموال... الخ بصيغ تتفق مع أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير و ضوابط شرعية و فنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وبذلك نجد أن هناك اتفاق بين التمويل التقليدي الأصغر و التمويل الأصغر الإسلامي في أن كلاهما يهدف لمساعدة الفقراء لإخراجهم من براثن الفقر و المساهمة في التنمية.

## 1-3- لماذا التمويل الأصغر الإسلامي:

تثبت الاستقصاءات التي تم إجراؤها مؤخرا ان هناك فرصة هائلة أمام سو التمويل الأصغر الإسلامي، ذلك السوق الناشئ الشاب للنمو و الوصول إلى عدد غير مسبوق من عملاء التمويل الأصغر على مستوى العالم الإسلامي، فهناك طلب قوي من قبل عملاء التمويل الأصغر في المجتمعات الإسلامية على أدوات التمويل الإسلامي لأسباب دينية.

أظهرت الدراسات التي أجرتها كل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية بالنسبة للأردن أن 24.9% و 32% على التوالي من أولئك الذين أجريت معهم مقابلات ذكروا أسبابا دينية لعدم أقدامهم على الحصول على القروض التقليدية وأظهرت دراسة أيضا أن من 18.6% من أولئك الذين أجريت معهم مقابلات يجعلون الأسباب الدينية العامل الأوحد الأكثر أهمية في اتخاذهم لقرار الحصول على القرض.

وكذلك في الجزائر كشفت دراسة أجريت عام 2006 أن 20.7% من مالكي المؤسسات الصغرى لا يتقدمون بطلبات للحصول على قروض لأسباب دينية في المقام الأول. وفي اليمن يطالب 40% من الفقراء حسب التقديرات بالخدمات المالية الإسلامية مهما كانت كلفتها.

وإضافة إلى تلك الدراسات التي تمت بتكليف من مؤسسة التمويل الدولية، أشار تقرير بنك اندونيسيا لعام 2000 إلى أن 49% من سكان المناطق الريفية يؤمنون بتحريم الربا ويحبذون التعامل مصرفيا مع مؤسسة مالية خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية.

فحسب الإحصائيات انه لا تقل نسبة مقاطعي المعاملات البنكية التقليدية عن 72% من سكان الدول الإسلامية، وتصنف نسبة كبيرة من هذه الشريحة من الفقراء الذين لا يتوفرون على الضمانات الكافية للاستفادة من خدمات البنوك، وهذا ما يفسر ارتفاع عدد المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر الإسلامي في السنوات الأخيرة، لكنه مع ذلك لا يرقى إلى الحاجة في

دور منتجات التمويل الأصغر الإسلامي في تحسين الشمول المالي- نماذج عالمية ناجحة-  
ارض الواقع، حيث أن 650 مليون شخص يعيشون على اقل من دولارين في اليوم في هذه الدول.  
(الالكتروني)2013،

وحسب بعض الإحصائيات فان عددا قليلا من الدول وهي،بنجلاديش واندونيسيا وأفغانستان، تستأثر وحدها بنسبة 80% من إجمالي عملاء التمويل الأصغر، ويعزو مسؤولوا مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي محدودية الانتشار إلى قلة الموارد المالية لهذه المؤسسات مقارنة بمؤسسات التمويل الأصغر التقليدية. (خالد، 2012)

## 2- تجربة التمويل الأصغر في الجزائر

لقد أنشأت الجزائر العديد من الهيئات لتنفيذ مختلف البرامج الرامية لتشغيل الشباب وتمويل مؤسساتهم المصغرة، منها ما يمول المشاريع المصغرة بالاشتراك مع البنوك خاصة التقليدية منها، ومنها ما يمول هذه المشاريع دون الاشتراك مع البنوك وبقروض بدون فوائد، ويبلغ حجم السوق المحتمل ( حرفيون، وأصحاب محال و فلاحين...) حوالي خمسة ملايين أسرة و 150 ألف شركة صغيرة، وإضافة إلى ذلك هناك قطاع غير رسمي ضخم يوجد به 1.25 مليون عامل لا يتعاملون مع بنوك، إذ تشير التقديرات إلى أن 30% فقط من الجزائريين يتعاملون مع البنوك. غير أن الخبرة الجزائرية في التمويل الأصغر حديثة للغاية أواخر التسعينات، وبدأتها الحكومة بالتوازي مع مشروعات تنموية أخرى، واليوم توجد 15 منظمة غير حكومية في القطاع غير الهادف للربح في الجزائر ومن أهمها: التوزة، وكالة التنمية الاجتماعية، بريد الجزائر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق القومي لتنظيم الدعم الزراعي، الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM ...

وفيما يلي سنحاول أن نتطرق إلى أهم الهيئات الحكومية المتخصصة في تمويل هذه المشاريع المصغرة في الجزائر.

### 2-1- التمويل الأصغر في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تشكل الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 (التنفيذي، 2004)، حيث تتمثل مهامها الرئيسية فيما يلي:

- تسيير جهاز القرض المصغر الذي يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر، ويهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات.

- دعم و نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم. - منح سلف بدون فوائد.

- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية لتنفيذ مشاريعهم.

حيث يرمي القرض المصغر إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات، وتشرف الوكالة في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل، فالأولى عبارة عن سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا يتجاوز 100.000 دج وتصل مدة تسديدها إلى 36 شهرويمكن أن تصل قيمة القرض 250.000 دج في المناطق الجنوبية (les bulletin de l'emploi)، و الصيغة الثانية عبارة عن قروض تمويل المشاريع المصغرة التي لا تتجاوز كلفتها مليون دج و المستعملة في اقتناء عتاد صغير و شراء المواد الأولية، و دفع المصاريف الضرورية لانطلاق النشاط، وقد تصل مدة تسديده 8 سنوات والتي في هذه الحالة تستدعي تركيبا ماليا مع احد البنوك الشريكة مع الوكالة و تسمى نمط التمويل الثلاثي (المستفيد - - - الوكالة - - - البنك)، حيث قدر العدد الإجمالي للقروض (السلف) الممنوحة خلال الفترة (2004-2014) بـ 622481 سلفة موزعة على نمطي التمويل سلف بغرض شراء مواد أولية أو سلف لإنشاء مشروع مصغر.

على الخدمات المالية و المتمثلة في القروض المصغرة التي تقدمها الوكالة. فانها تقدم خدمات غير مالية للمستفيدين من القروض المصغرة، منها خدمات المرافقة و الدعم و المساعدة على إنشاء الأنشطة من خلال تقديم الاستشارات الفنية و تقديم خدمات التكوين لأصحاب المشاريع المصغرة و المساعدة التقنية لهم، وكذلك في تنظيم الصالونات الوطنية و الجهوية لعرض بيع المنتجات.

وللوقوف على مدى مساهمة جهاز القرض المصغر في استحداث مناصب الشغل للفئات المهمشة و المساهمة في تحسين أوضاعهم المعيشية و التخفيف من معدلات البطالة و الفقر، يلاحظ زيادة عدد مناصب الشغل المستحدثة، حيث بلغ في سنة 2012 بـ 219640 منصب (المعلومات، 2013)

## 2-2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، يستفيد الشباب صاحب المشروع من خلال مراحل إنشاء مؤسسته و توسعها من: (المرسوم و 296/96)

## دور منتجات التمويل الأصغر الإسلامي في تحسين الشمول المالي- نماذج عالمية ناجحة-

- مساعدة مجانية ( استقبال، إعلام، مرافقة و تكوين). - الإعفاء من مختلف الرسوم والضرائب.- الإعانات المالية المتمثلة في قروض بدون فائدة أو تخفيض نسب الفوائد البنكية. ويوجد نوعان من تركيبة التمويل، تمويل ثنائي حيث يتم إنشاء المشروع المصغر عن طريق توفير نصيب من الأموال اللازمة لانجاز المشروع من طرف صاحب المشروع المصغر على شكل مساهمة 71% ونصيب من الأموال من طرف الوكالة على شكل قرض حسن يتم استرجاعه لاحقا 29% للاستثمارات الأقل أو يساوي من 5000.000 دج، والتمويل الثلاثي فيتم إنشاء المشروع من طرف الوكالة و البنك و الشباب، كل نسبة مساهمته في المشروع، صاحب المشروع 1%، والوكالة 29%، والبنك 70%.

فبالرغم من المساهمة الشخصية لصاحب المشروع الضئيلة التي تكاد تنعدم في صيغة التمويل الثلاثي إلا أن تلك المساهمة من طرف البنك على شكل قرض بفوائد تشكل الحاجز الأكبر أمام الشاب الجزائري المسلم (الفوائد).

وشهد عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة تطورا في بالغ الأهمية في الفترة الممتدة من تاريخ إنشائها إلى غاية السداسي الأول من سنة 2013، حيث ساهمت في دعم و مرافقة 270288 مشروع وهو ماساهم في خلق 660935 منصب شغل (Ministère de l'Industrie, Novembre 2013)، فمن خلال ما هو ملاحظ أن تمويلات الهيئات الحكومية قد لا تفي بجميع متطلبات المشاريع المصغرة خاصة صيغ التمويل التي تجمع بين المتطلب الديني و الاقتصادي في نفس الوقت مما يجعل صاحب المشروع يتردد في تمويل مشروعه من طرف هذه الهيئات، ويفكر أو يحتاج إلى بدائل أخرى، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال الفصول القادمة من خلال تطرقنا لدور الوقف و الزكاة في ذلك.

### 2-3- تجربة بنك البركة الجزائري في مجال الاهتمام بتمويل النساء الماكثات في البيوت:

حيث انه في إطار احد المشاريع التنموية الممولة من قبل برنامج التعاون الدولي الألماني GTZ- DEVED بمشاركة وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى مدينة غرداية، تم تأسيس مع نهاية 2008 مؤسسة للخدمات المالية و المسماة FIDES ALGERIE بالتعاون مع بنك البركة الجزائري من اجل تسهيل حصول الحرفيين على التمويل الكافي لممارسة نشاطاتهم الحرفية، حيث تمثل الفئات المستهدفة ضمن البرنامج مجموعة من الفئات المحدودة الدخل والتي تشمل الأفراد التالية:

\*النساء الفقيرات الماكثات بالبيوت.

\*الأفراد المحدودي الدخل من ذوي أصحاب المشروعات الحرفية والصناعات التقليدية.

\*الأفراد المحدودي الدخل من ذوي أصحاب المشروعات المدرة للدخل والمشروعات المصغرة جدا.

\*الأفراد من ذوي أصحاب المشروعات المدرة للدخل الناشطين في القطاع غير الرسمي.

ومن نتائج البرنامج من حيث العدد الإجمالي للمشروعات الممولة نقلا عن تصريحات للأمين العام لبنك البركة الجزائري حيدر ناصر، إلى انه تم تمويل 1000 امرأة لها نشاطات اقتصادية ممارسة على مستوى البيوت، كما تم تقديم التمويل لما يقارب 130 مشروعا اقتصاديا على أساس التمويل بالمشاركة، وفيما يخص بصيغة المربحة المصغرة تشير الإحصائيات انه تم تمويل حوالي 125 امرأة لها مشروعات اقتصادية ممارسة على مستوى البيوت وذلك إلى غاية نهاية سنة 2013. (العربية، 2012).

وبلغت القيمة الإجمالية التراكمية لحجم التمويل المقدم ضمن هذا البرنامج أكثر من 100.000.000 دج وذلك إلى غاية نهاية سنة 2013، وفي الأخير بإمكاننا القول أن تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل الأصغر الإسلامي، بأنها تجربة هامة على مستوى الاقتصاد الجزائري لما لها من إيجابيات لا سيما في إطار تمويل الأفراد الفقراء المستبعدين للعديد من الأسباب من التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

### 3- التمويل الأصغر التقليدي و الإسلامي :- تجارب عالمية ناجحة-

#### 3-1- - تجربة بنك الفقراء بنغلاديش:

بنك الفقراء هو ذلك البنك الذي أسسه "محمد يونس" في أكتوبر 1983 تحت اسم بنك غرامين ( وتعني بالبنغالية بنك القرية) ليكون بذلك أول بنك في العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء في صورة قروض بدون ضمانات مالية، ليقوموا بتأسيس مشاريعهم الخاصة المدرة للدخل، وذلك تأسيسا على الضمان الجماعي.

حيث يهدف نظام بنك القرية إلى تحسين معيشة شديدي الفقر وتسهيل الخدمات المالية للفقراء ومساعدتهم للاعتماد على الذات، إيجاد فرص للعمل الحر للشريحة الكبيرة من البطالين، دمج الفئات الهشة من المجتمع وتغيير مفهوم إدارة الحلقة المفرغة للفقر، دخل قليل—مدخرات قليلة—استثمار قليل—دخل قليل، لتصبح نسقا متصاعدا من دخل منخفض—ائتمان—استثمار في مشروع صغير—دخل كبير—ائتمان اكبر—مزيد من الاستثمار—مزيد من الدخل (وداد، 2012) حيث يمتاز بنك الفقراء بمنهجية معاكسة لمنهجية البنوك التقليدية وهذا لتمييزها بالعديد من السمات التي استطاعت أن تمزج بين الهدف الاجتماعي و الهدف الاقتصادي، حيث

## دور منتجات التمويل الأصغر الإسلامي في تحسين الشمول المالي- نماذج عالمية ناجحة-

تعامل الفقير كإنسان كامل الأهلية له الأولوية في الحصول على قرض وكذلك التركيز على النساء كقوة عمل وبأنها تجربة إبداعية تدعم الإبداع.

حيث تعتمد فكرة بنك الفقراء على مبدأ الإقراض متناهي الصغر لشريحة أفقر الفقراء،

الذين تضيق أمامهم، بل تنعدم فرص الاقتراض من البنوك العادية،

### 3-1-1 المقاربات التنموية للبنك:

حيث اعتمد البنك على عدد من المقاربات التنموية لمكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش،

والمتمثلة في مقارنة التنمية الاقتصادية و مقارنة التنمية الاجتماعية و مقارنة تحسين نوعية الحياة.

أ- مقارنة التنمية الاقتصادية: حيث تتخذ في البنك عدة محاور أهمها:

\*قروض الاستثمار الفردي: حيث يرى البنك ان معيار التنمية هو ما يحدث من تحسين في حياة الـ50% التي تقع في ادنى المجتمع، حيث يمكننا تصور حجم التنمية التي أحدثها البنك من خلال عدد المقترضين من البنك الذي بلغ في السداسي الثاني لـ2013 أكثر من 8.41 مليون مقترض مقسمين على 2567 فرعاً تعمل في أكثر من 81386 قرية (Bank, 2013)

\*صناديق الادخار: حيث أهم هذه الصناديق :

- صندوق ادخار المجموعة Group Fund، وهو صندوق ادخار إجباري يلزم كل عضو من أعضاء المجموعة بالاشتراك فيه، وتجمع تلك المدخرات في حساب خاص وتدير رصيده المجموعة بمبدأ الإجماع.

- صندوق الطوارئ Emergency Fund، وهو نوع من الغطاء التأميني لحالات التخلف عن السداد و الوفاة وغيرها من الحوادث.

- صناديق أخرى: مثل صندوق المدخرات الخاصة و صندوق رفاة الأطفال.

ب- مقارنة التنمية الاجتماعية: حيث يعتمد البنك التركيز والاعتماد على شبكة العلاقات الاجتماعية من خلال بناء تنظيمات اجتماعية صغيرة قائمة على مبدأ الثقة والاعتماد المتبادل، مستندا عليها وعلى متانتها والتزامها كضمان أساسي وبديل عن الضمانات المادية، مما يقوي تلك الروابط الاجتماعية و يقوي من بناء البنك و يعضد من نجاحه الذي تجلى في نسبة سداد القروض التي بلغت 98%.

ج- مقارنة تحسين نوعية الحياة: وهي المقاربة التنموية الثالثة في نموذج بنك غرامين و يتم ذلك من خلال أربعة مداخل.

- المدخل الإسكاني: ويعطي البنك للأعضاء 3 مستويات من قروض الإسكان حسب عدد سنوات العضوية.

- المدخل الصحي: وذلك من خلال برنامج غرامين الصحي والذي تقوم عليه مؤسسة غرامين ترست، ويهدف إلى مد الرعاية الصحية للفقراء المحرومين منها، وكذلك رفع مستوى الوعي الصحي لديهم، ويركز البرنامج على الوقاية وتحسين الصحة.

- المدخل التعليمي: ويتم ذلك من خلال صندوق رفاهية الأطفال الذي يصبح إجباريا من القرض الثاني، وتستخدم موارده في بناء أو تجهيز فصل متوسط الحجم أو مدرسة ذات فصل واحد لتعليم الأطفال في كل مركز.

- برنامج إعادة التأهيل بعد الكوارث: تامين الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال قرض للمخزون الغذائي، قروض لاستعادة رؤوس الأموال، إعادة دمج أولئك الأعضاء من خلال ورشة عمل لمدة عشرة أيام.

كما يتضمن البرنامج أيضا قروضا لاستعادة الأراضي الزراعية وأخرى لاستعادة الثروة الحيوانية وكذلك قروض لألات الري والزراعة. (سعيد، 2007)

- 3-1-2- مدى مساهمة خدمات التمويل الأصغر المقدمة من قبل بنك الفقراء في تحسين الوضع المعيشي للفقراء:

حيث يقدم البنك مجموعة متنوعة من خدمات التمويل الأصغر لصالح الفقراء الأعضاء في البنك، تضم خدمات الإقراض الأصغر والادخار الأصغر والتأمين الأصغر، تصب كلها في تحسين الوضع المعيشي للفقراء وتحسين نوعية حياتهم من خلال تلبية حاجات الفقراء المتعددة من تعليم وصحة ومسكن واتصالات.

\* الإقراض الأصغر: حيث انه ابتداء من سنة 2002 أصبح يرتكز نظام الإقراض في بنك غرامين على أربعة أنواع من القروض، وهي القرض الأساسي، قرض الإسكان، قرض المرن، وأخيرا قروض التعليم العالي، حيث يقوم البنك بتقديم خدمات الإقراض لعدة شرائح من الفقراء لاستعمالها في عدة مجالات، حيث يقوم البنك بتقديم خدمات الإقراض لأصحاب المشروعات الاقتصادية الصغيرة المدرة للدخل كما يقوم البنك بتقديم قروض لبناء وتحسين المسكن، أما في جانب التعليم يقوم بتقديم قروض التعليم العالي والمنح الدراسية لأبناء الأعضاء، كما يقدم خدمات الإقراض للأعضاء المتسولين او كما يسميهم البنك المكافحين وقد بلغت نسبة استرجاع القروض 97.05% إلى غاية 2011/12/31. ([http://www.grameen-](http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1102&Itemid=422)

info.org/index.php?option=com\_content&task=view&id=1102&Itemid=422)

## دور منتجات التمويل الأصغر الإسلامي في تحسين الشمول المالي- نماذج عالمية ناجحة-

\*قروض المشاريع الصغيرة: قدم البنك منذ نشأته عددا معتبرا من القروض حيث استفاد من هذه الخدمات 3.733.833 عضو بمبلغ إجمالي قدره 11.6 مليار دولار و هذا إلى غاية 2011/12/31، حيث يقوم البنك بتمويل مجموعة متنوعة من النشاطات.

\* قروض السكن: حيث يعتبر تحسين السكن من المطالب الأساسية للتنمية المعتمدة في البنك، وخاصة في بلد مثل بنغلاديش بحكم أن اغلب سكان الريف به أكواخ، حيث يساهم قرض السكن في تحسين الوضع الصحي للفقراء، حيث أدخلت هذه الخدمة في سنة 1984، وقدرت عدد المنازل المبنية بقرض السكن 694032 مسكن إلى غاية 2013/04/30 والتي ساهمت بدورها في تحسين الوضعية الاجتماعية والصحية للفقراء.

\*قروض التعليم العالي و برامج المنح الدراسية: اهتم البنك بتحسين التعليم العالي للفقراء، وذلك عبر برامج قروض التعليم العالي لمساعدة الطلاب الفقراء والمتفوقين على مواصلة تعليمهم العالي، حيث بلغ إجمالي قروض التعليم العالي المقدمة من قبل البنك 43.12 مليون دولار منحت لـ 51959 من أبناء الأعضاء في البنك، أما بالنسبة لبرامج المنح الدراسية تقوم رؤية بنك الفقراء على السعي لنشر التعليم من اجل تنمية المجتمع بوجه عام وتحسين مستويات حياة الأطفال من خلال ضمان تمويل الأطفال المحتاجين بواسطة المنح الدراسية، كما يقوم البنك بالتركيز على أهمية تعليم الإناث حيث يخصص 50% من المنح لصالحهن ولقد قام البنك بتقديم 165264 منحة دراسية، حيث قدرت قيمة هذه المنحة الممنوحة الفترة (1999-2011) 3.33 مليون دولار.

\*قروض المتسولين (المكافحين): نظرا لتركيز البنك على فئة شديدي الفقر فقد اوجد برنامجا خاصا بالإقراض يصب في مصلحة المتسولين أو المكافحين كما يسميهم البنك، وتنبع فكرة البنك إلى تقديم قروض بدون فائدة لهذه الفئة من اجل مساعدتهم على كسب قوتها بطرق تحفظ ماء الوجه، حيث منذ انطلاق المشروع سنة 2002 إلى غاية 2013/04/30 قام البنك بمنح 80323 قرض بدون فائدة لمصلحة الفقراء، وقدرت المبالغ المصروفة على هذا البرنامج 2.48 مليون دولار، حيث حقق هذا البرنامج نجاحا من خلال مساهمته في تحقيق أهدافه من خلال خلق أنشطة مدرة للدخل تصب في مصلحة الفقراء حيث أحصى البنك 17113 متسول أصبحوا يمارسون مهنة الباعة المتجولين، كما استفاد 9131 متسول من خدمات القرض الأساسي مما يدل على تحسن وضعهم الاقتصادي عما كانوا عليه من قبل.

\* الادخار الأصغر: حيث يشجع البنك على الادخار من خلال 3 حسابات إجبارية وهي الحساب الشخصي، والحساب الخاص، وصندوق المعاش، حيث يقدم بنك غرامين معدلات فائدة جذابة

جدا للودائع تتراوح ما بين 8.5 و 12% سنويا حيث ساهم البنك في الرفع من قيمة مدخرات الفقراء لاستعمالها وقت الحاجة، حيث بلغ إجمالي ودايع (مدخرات) بنك غرامين إلى غاية 2013/04/31 أكثر من 1.6 مليار دولار.

- \*التامين الأصغر: حيث يقوم نظام التامين الأصغر المتبع من قبل البنك على منهجية بسيطة يقوم من خلال الإيداع في حساب صندوق التامين مبلغ يقدر بـ 3% من قيمة القرض الجاري وذلك لمرة واحدة في السنة وقد بلغ رصيد صندوق التامين للقروض الصغيرة 99.67 مليون دولار إلى غاية أبريل 2013 ويقدم صندوق التامين خدمات التامين على الحياة لأسر الأعضاء في البنك المتوفين، حيث بلغ إجمالي المبالغ المدفوعة لأسر المتوفين منذ إنشاء الصندوق في سنة 2002 إلى غاية 2013 أكثر من 5 مليون دولار الناجمة عن وفاة 152860 مقترض.

### 2-3- التجربة السودانية:

تجربة السودان في تنمية التمويل الأصغر فريدة من نوعها و متكاملة الأوجه ومدعومة من قبل الدولة، تجربة التمويل الأصغر الإسلامية السودانية، هي إحدى العلامات الفارقة والمميزة والتي تستحق التوقف و التمعن، لأول مرة في عام 1990 تم إدراج وتضمين قطاع الحرفيين كأولوية للتمويل و ذلك وفقا لسياسة التمويل المصرفي السنوية التي يصدرها بنك السودان المركزي، ففي سياسة التمويل المصرفي للسنة المالية 1994، 1995، فقد تم إدراج (الحرفيين، المهنيين وصغار المنتجين، بما في ذلك الأسر المنتجة) كقطاع ذو أولوية للتمويل، وضعت اللجنة الأولى لصناعة التمويل الأصغر عام 2006، عندما تم إصدار لائحة شروط ترخيص مزاولة النشاط الذي بموجبه اصدر البنك المركزي السوداني الإطار الرقابي الذي يعمل بمقتضاه مصارف و مؤسسات التمويل الأصغر.

وقد قام البنك المركزي السوداني في الآونة الأخيرة بإصدار بعض التنظيمات التي من شأنها العمل على انتشار الصناعة، منها تخصيص نسبة 12% من المحفظة التمويلية للمصارف، وتم توزيع النسبة المحددة مناصفة بين التمويل الأصغر و متناهي الصغر 6%، والتمويل الأصغر والتمويل ذي البعد الاجتماعي 6%.

تجربة السودان قام بها بنك السودان المركزي في الفترة 2006 و حتى 2010 بتخصيص مبلغ 350 مليون جنيه سوداني لتنفيذ البرنامج التجريبي للتمويل الأصغر، وكذلك تكوين محفظة الأمان برأس مال قدره 200 مليون كمرحلة أولى، بمساهمة ديوان الزكاة بمبلغ 50 مليون جنيه والجهاز المصرفي بمبلغ 150 مليون جنيه.

## دور منتجات التمويل الأصغر الإسلامي في تحسين الشمول المالي- نماذج عالمية ناجحة-

حيث من بين المبادرات التي قامت بها دولة السودان في مجال التمويل الأصغر الإسلامي هو تمويل مشروعات المرأة، حيث تم توفير 10 مليون جنيه بواسطة بنك السودان المركزي، وقام البنك المركزي السوداني بتوفير التمويل لتمليك وسائل الإنتاج والتدريب، حيث يستهدف المشروع 67500 امرأة في 09 ولايات، تم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع بتمويل 2117 امرأة بإجمالي مبلغ 4.3 مليون جنيه بنهاية عام 2013.

### 3-3- تجربة البحرين "بنك الأسرة":

ركزت البحرين منذ العقدين الماضيين على محاربة البطالة و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا انتقاء المعايير العالمية للإنتاج والمساهمة في خلق فرص العمل، قامت البحرين في عام 1972 بمبادرة "المساعدات الاجتماعية"، حيث بلغ مجموع الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي حتى نوفمبر 2013 حوالي 17528 أسرة، ومن المؤكد ما ان تم توفير برامج التكوين الاقتصادي السليم لهم فاحتمال خروجهم من براثن الفقر وازداد وهذا ما تسعى الوزارة تحقيقه من خلال انشاء أداة إنمائية مناسبة لتصميم وتنفيذ مثل هذه البرامج، ولقد تم اعتماد التمويل الأصغر في البحرين عام 1999 من قبل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية من خلال برنامج "ميكروستارت"، ويتجسد في شكل قروض صغيرة ومتوسطة الأجل موجهة للأفراد ذوي الدخل المحدود بما فيهم الفئة النسوية، حيث وفر البرنامج 7637 قروض قصيرة الأجل إلى 4347 فرد ذوي الدخل المنخفض بقيمة إجمالية 2532713 دولار من اجل معالجة ظاهرة البطالة والفقر في البلاد.

كما أطلقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والعمل الحر بعنوان "الأسر المنتجة"، حيث أطلقت هذه الأخيرة في 2006 برنامج وطني يهدف إلى تحقيق تغيير جذري في ثقافة وحجم وكفاءة المشاريع الصغيرة وخاصة المنزلية منها، ويسعى هذا المشروع إلى إنشاء نموذج متكامل ناجح لدعم الأسر المنتجة.

تم تأسيس بنك الأسرة بمبادرة من وزارة التنمية الاجتماعية وذلك بشراكة بين كل من المؤسسة الخيرية الملكية، بنك البحرين و الكويت، بنك الإثمار والبنك الأهلي المتحد، وبيت التمويل الكويتي (الاجتماعية، 2014)، ووفق إطار تعاون مع مؤسسة غرامين و يأتي تأسيس بنك الأسرة كبنك إسلامي للتمويل المتناهي الصغر متوافقا من توجهات تمكين الأفراد وإطلاق قدراتهم وتحسين مستوياتهم المعيشية و تفعيلاً للإستراتيجية الاقتصادية الوطنية 2030، وبرنامجها التنفيذي (2009--2014)، حيث قدم البنك خدماته لأكثر من 1500 مستفيد منذ تأسيسه.

### 3-3-1- توفير برامج و خدمات متكاملة:

حيث تنقسم الأنشطة الأساسية للبنك إلى 4 برامج رئيسية : (الاسرة، 2014)

\*برنامج غرامين: يقدم تمويل إسلامي من 500 دينار بحريني لغاية 3000 دينار بحريني بدون طلب ضمانات.

\*برنامج دعم المشاريع الصغيرة و المتناهية الصغر: يهدف إلى تقديم الدعم المالي و الاستشاري لأصحاب المشاريع الصغيرة و المتناهية الصغر.

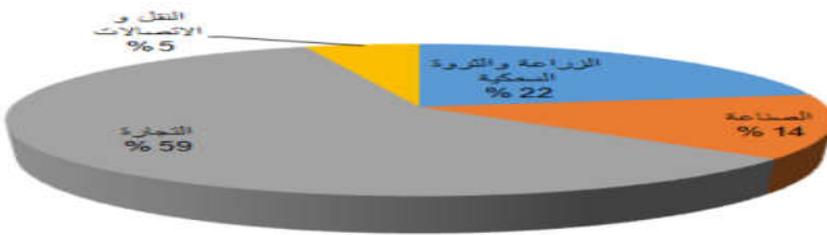
\*برنامج دعم المنظمات غير الحكومية: من خلال تقديم تسهيلات تمويلية لكي يتسنى لها أداء دورها بشكل فعال باعتبارها مؤسسات تمويل اصغر ويعمل على استهداف بعض الفئات المحرومين مثل النساء، المعوقين، الشباب.

\*برنامج الخدمات غير المالية: يهدف إلى تمكين العملاء من خلال الخدمات الاستشارية و المشاركة في المعارض و طرح أفكار جديدة للمشروعات.

### 3-3-2- أهم انجازات البنك و مؤشرات نجاحه:

حيث تلعب مؤسسته غرامين دور كبير في مساعدة الفقراء في العالم لا سيما النساء من اجل تحسين حياتهم و تجنب الوقوع في الفقر و ذلك من خلال الحصول على التمويل الأصغر، وقد تم عقد اتفاقية بين بنك الأسرة و مؤسسة غرامين تراست من اجل تطبيق برنامج غرامين. ومنذ إطلاق هذه الأداة المالية في البحرين فقد ثبت هناك تحسن ملحوظ فيما يخص مسؤولية التسديد و قد تم تكوين أكثر من 70 مجموعة عاملة في عدة قطاعات.

### الشكل رقم 01: القطاعات الإستثمارية لدى عملاء بنك الاسرة



**Source:** Atef El Shabrawy, Innovation in Islamic M&SME's Banking, 2013, Consulté le 25- 05- 2014 sur :

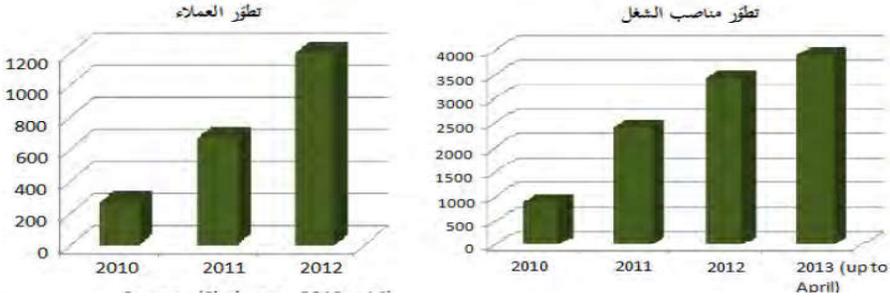
<http://www.alhudacibe.com/imfc2013/images/post-event/Mr.%20Atef%20-%20innovation%20in%20M&SME.pdf>

## دور منتجات التمويل الأصغر الإسلامي في تحسين الشمول المالي- نماذج عالمية ناجحة-

وقد احصى البنك أكثر من 350 مستثمر في عدة قطاعات استثمارية ولا يزال العدد في

تزايد يوميا.

### الشكل رقم 01: انجازات بنك الأسرة منذ تأسيسه



Source: El Shabrawy,p14

كما يسعى بنك الأسرة لتوجيه الأشخاص لتطوير أفكارهم وفقا لإمكانات السوق عبر

إتاحة لهم الفرصة حقيقية لتأسيس مؤسسات صغيرة في الكثير من الأنشطة التجارية المتنوعة.

### خلاصة (نتائج وتوصيات)

من خلال ما سبق حاولنا إلقاء الضوء على التمويل الأصغر الذي ظهر من رحم الحاجة

إلى أسلوب تنموي اقتصادي يتصدى للإقصاء المصرفي و المالي الذي يطال شريحة لا يستهان بها

من الأفراد \*\*محدودي الدخل والفقراء\*\*، فتميزت هذه الصناعة بنمو هائل في السنوات الأخيرة،

ويرجع ذلك لاهتمام الدول النامية بسبب النتائج الايجابية التي حققتها في مجال مكافحة الفقر،

وذلك من خلال تديمها لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية، كالإقراض والادخار والتأمين،

وتحويل الأموال، وأخرى غير مالية كالمساعدة الفنية وتقديم الاستشارات التي تصب كلها في

مصلحة الفقراء ومحدودي الدخل الذين لم يسعفهم الحظ في الحصول على تمويل من

المؤسسات المالية التقليدية، بغرض تلبية احتياجاتهم المعيشية او لإنشاء مشاريع مصغرة مدرة

للدخل.

فحسب الدراسات التي أجريت على تقدير الطلب على التمويل الأصغر في البلدان

العربية والإسلامية إلى ان الطلب عال جدا على التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث ان

الدراسات التي هدفت إلى استقصاء الطلب على التمويل الأصغر من الزبائن المحتملين سيختارون

التمويل بشروط إسلامية لو أتيح لهم الخيار في ذلك حتى ولو كانت التكلفة أعلى من التمويل

بنظام الفائدة لأسباب دينية.

كما تم التطرق إلى تجربة التمويل الأصغر في الجزائر ومجموعة من الدول، حيث تم التطرق إلى حالة الجزائر والخدمات المتاحة الممثلة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANSEM، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، وتجربة بنك البركة في تقديم هذه الخدمات الموجهة للنساء الماكثات في البيوت، وتجارب عالمية ناجحة رائدة والمتمثلة في تجربة بنك الفقراء ببنغلاديش، والتجربة السودانية، وكذلك التجربة البحرينية المتمثلة في بنك الأسرة ومدى مساهمتهم في تحسين الوضع المعيشي للفقراء ولحدودي الدخل و تلبية حاجاتهم المتعددة من تعليم وصحة ومسكن، وتقديم خدمات الإقراض لأصحاب المشروعات الاقتصادية الصغيرة المدرة للدخل.

فرغم الجهود المبذولة في هذا الصدد، فقد أظهرت عدة تقارير ان التمويل الأصغر التقليدي غير المنضبط بالأحكام الشرعية لم يحقق كامل الأهداف المرجوة وكانت نتائجه الاجتماعية و الاقتصادية محدودة للغاية، فتطوير منتجات التمويل الأصغر الإسلامي (القرض الحسن، تمويلات المشاركة، التكافل ...) وفق مقارنة جديدة تعتمد أساسا على توظيف ارشد للمخزون المالي الكبير للمجتمعات الإسلامية، والمتمثل بالوقف و الزكاة، قد يسهم في توفير خدمات مالية للملايين من الفقراء الذين يسعون جاهدين لتجنب المنتجات المالية التقليدية،

- \*المادة 06 من المرسوم 296/96. 296. الجريدة الرسمية، العدد 52 بتاريخ 1996/09/11.
- \*المرسوم التنفيذي. (2004). المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي .
- \*عباس و داد. (2012). تقييم السياسات العربية في مجال مكافحة الفقر لتحقيق اهداف الالفية الإنمائية. مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف .
- \*ماركو البيا، ترجمة فادي قطان. (2006). التمويل متناهي الصغر، نصوص وحالات دراسية. إيطاليا: كلية الإدارة، جامعة تورينو.
- \*مجدي سعيد. (2007). تجربة بنك الفقراء، بيروت لبنان: لدار العربية للعلوم.
- \*مجلة اتحاد المصارف العربية. (2012). موقع اتحاد المصارف العربية.
- محم\*د خالد. (2012). بناء نموذج اعمال ناجح للتمويل الأصغر الإسلامي. إسبانيا: القمة العالمية للانتماء للصغرى، منشورات داخلية لمديرية الدراسات و برامج المعلومات. (2013). الجزائر: المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة.
- \*موقع بنك الأسرة. (2014). <http://www.familybankbh.com/ara/index.asp>.
- \*نور الدين جوادي، عقبة عبداللوي. (2011). التمويل متناهي الصغر كاداة فاعلة ضمن استراتيجية القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة- حالة الجزائر-. الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، 15 و 16 نوفمبر: ورقلة.
- \*وزارة التنمية الاجتماعية. (2014). انجازات الوزارة لعام 2013 متاح على: <http://www.social.gov.bh/en/node/2508>
- \*Bank,G.(2013). [http://www.grameeninfo.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1102&Itemid=422](http://www.grameeninfo.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1102&Itemid=422). (s.d.).
- \*les bulletin de l'emplo, e. c. (s.d.). <http://www.ons.dz/- EMPLOI- ET- CHOMAGE-au- Quatrieme,56-.html>. au qautrième trimestres(2005- 2010).:، l'ONS.
- \*Ministère de l'Industrie, d. l. (Nouembre 2013). Bulletin d'information statistique de la pme, N0 23.
- \*الموقع الالكتروني- <http://www.cgap.org/news/islamic-microfinance-challenge-2013>. (2013).